

مرافعة محامي المتهم في الدفع بعدم صحة التحريات للخطأ في أسم المتهم المعني بالتحريات

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المتهم انه في الموافق د/د/د بدائرة قسم شرطة
محافظه إرتكب

" يورد الأستاذ المحامي ملخص موجز عن وقائع الاتهام علي أن يكون محدداً دقيقاً "

وطالبت عقابه بمواد الاتهام .

ثانياً : دفع المتهم وأوجه دفاعه الموضوعي

الهيئة الموقرة ::::: الثابت إن أول ما يتعين به الشخص (أي شخص) أسمه ووظيفته وعمره ومحل
أقامه وهي قسائم متساوية في التدليل بدقة على الشخص والشخصية ، وبقدر ما تتصف هذه
البيانات بالدقة بقدر ما يتصف محضر التحريات بالجدية وبقدر ما يتصف محرر محضر
التحريات بالنزاهة والصدق وأول ما يحدد به الشخص الطبيعي أسمه ، فبه يعرف ويتميز عن
غيره من الأشخاص ومرد ذلك أحكام وقواعد القانون المدني في مجال تحديد ماهية الشخص
الطبيعي ، فالمادة ٢٨ من القانون المدني تقضي " يكون لكل شخص أسم ولقب ، ولقب الشخص
يلحق بأولاده "

شخص المتهم ، فقد ينحصر الخطأ في اسم والد المتهم أو المتحرى عنه أو جده أو لقب عائلته.

المبادئ والأفكار القانونية التي تحملها دائماً

مذكرة محامي المتهم في الدفع بعدم صحة التحريات لعدم تحديد شخص المتهم المقصود
بالتحريات

الفكرة الأولى :: الخطأ الجسيم في أسم المتحرى عنه يعدم التحريات ٠٠٠ أساس ذلك فوات المقصود من التحري كوسيلة بحث وتقيب دقيقة يتولاها متخصصون.

وفي ذلك قضت محكمة النقض " من المقرر أن تقدير جدية التحريات هو من الموضوع الذي يستقل به قاضية بغير معقب ولما كان الحكم المطعون فيه ابطال أذن التفتيش تأسيسا على عدم جدية التحريات لما تبين من أن الضابط الذي استصدره لو كان جادا في تحريه عن المتهم لعرف حقيقة اسمه خاصة والمتهم معروف باسمه الحقيقي المسجل في ملفه بمكتب مكافحة المخدرات وسبق ضبطه في قضايا مماثلة فإن ما أنتهي إليه الحكم من بطلان إذن النيابة العامة بالتفتيش لعدم جدية التحريات لم يكن أساسه مجرد الخطأ في الاسم وإنما كان مرجعة المقصود من التحري بما يبطل الأمر بالتفتيش ويهدر الدليل الذي كشف عنه تنفيذه وهو استنتاج سائح تملكه محكمة الموضوع.

□ الطعن رقم ٨٢٤ لسنة ٧٣ ق جلسة ٢٠٠٤/٢/١٢ - لم ينشر بعد □

كما قضت محكمة النقض " من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقدير جدية التحريات هو من الموضوع الذي يستقل به قاضية بغير معقب ولما كان الحكم المطعون فيه ابطال أذن التفتيش تأسيسا على عدم جدية التحريات لما تبين من أن الضابط الذي استصدره لو كان جادا في تحريه عن المتهم لعرف حقيقة اسمه خاصة والمتهم معروف باسمه الحقيقي المسجل في ملفه بمكتب مكافحة المخدرات وسبق ضبطه في قضايا مماثلة فإن ما أنتهي إليه الحكم من بطلان إذن النيابة العامة بالتفتيش لعدم جدية التحريات لم يكن أساسه مجرد الخطأ في الاسم وإنما كان مرجعة المقصود من التحري بما يبطل الأمر بالتفتيش ويهدر الدليل الذي كشف عنه تنفيذه وهو استنتاج سائح تملكه محكمة الموضوع.

□ الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٠٠٢/١/٦ م □

وفي هذا الصدد قضت محكمة جنايات شبين الكوم " وحيث أن الدفع ببطلان إذن النيابة وما ترتب عليه من تفتيش شديد ذلك أن ما سطره مستصدر الأذن المقدم / رئيس

قسم مكافحة المخدرات فى طلب الحصول عليه يناقض ما أسفرت عنه التحقيقات ويكشف عدم صحة التحريات التي سبقت صدور إذن النيابة ذلك أن رئيس القسم ذكر فى الطلب أن تحرياته إلى أشرك فيها مع الرائد / والنقيب / دلت على أن من يدعي / المقيم / يتجر فى المواد المخدرة وقد ثبت من التحقيقات أن من تم القبض عليه وتفتيشه يدعي (يختلف عن الاسم الأول فى الاسم الثاني والثالث واللقب)

□ الجناية رقم ٣٧٤٦ لسنة ١٩٩١ - جنایات شبين الكوم □

الفكرة الثانية :: الخطأ المادي فى اسم المعنى بالتحري (المتهم) ينبئ عن عدم دقة القائم بالتحري اثر ذلك بطلان محضر التحريات

وفى هذا الصدد قضت محكمة النقض " من المقرر أن تقدير دقة التحريات وكفايتها لتسويغ الأذن بالتفتيش هو من الموضوع الذي يستقل به قاضية بغير معقب وكان الحكم المطعون فيه قد ابطال إذن التفتيش تأسيساً على عدم دقة التحريات وجديتها لما تبين أن الاسم الوارد بها هو اسم والد المطعون ضده المحكوم ببراءته الذي كان من تجار المخدرات وتوفى إلى رحمة مولاه وانه لا يمكن اعتبار ما حدث مجرد خطأ مادي فى تحديد الاسم لان الاستفادة مما سجله الضابط بمحضر الضبط من انه قد اتضح بعد الضبط أن المتهم يدعي / فان التحريات التي صدر على أساسها الأذن لم تكن جديّة بالقدر الذي يسمح بإصدار الأذن بالتفتيش (

□ الطعن رقم ١١٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٣/٢٣ □

الفكرة الثالثة :: عدم تعين اسم المتحرى عنه كاملاً بمحضر التحريات ينبئ عن عدم جدية التحريات وعدم دقتها وبالتالي عدم كفايتها لإصدار إذن النيابة العامة بالتفتيش، اثر ذلك بطلان محضر التحريات

وفى ذلك قضت محكمة النقض " من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ إصدار إذن النيابة العامة بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي توكل إلى سلطة التحقيق تحت إشراف قضاء الموضوع وإذا كانت محكمة الموضوع قد أفصحت عن عدم اطمئنانها إلى جدية التحريات

التي بني عليها أمر التفتيش للأسباب التي حاصلها اشتمال محضر التحريات على جمع غفير من الناس مع خلوه من بيان محل إقامة أي منهم أو مهنته أو أي بيان آخر يفيد في التحقيق من شخصيته فضلا عن عدم الوصول إلى الاسم الكامل للمطعون ضده الأمر الذي ينفي الدلائل الكافية لتحديد شخصية المتحرى عنه واعتباره المعنى بالتحريات)

□ الطعن رقم ٢٨٦٢ لسنة ق ٧١ جلسة ٢٠٠١/٢/٢٢ م □

الدفع ببطلان إذن النيابة بالتفتيش لعدم جدية التحريات

وفي هذا الصدد قضت محكمة جنايات شبين الكوم " وحيث انه وعن الدفع ببطلان إذن النيابة بالتفتيش لعدم جدية التحريات فهو دفع سديد وفي محلة ذلك أن الثابت من محضر التحريات انه انصب على اسم / وخلا من بيان الاسم كاملاً حين أن الثابت من التحقيقات أن اسم المتهم كاملاً / وليس له اسم شهره ولو كان الضابط جاداً في تحريه لكان قد ذكر في محضرة اسم المتهم كاملاً الأمر الذي يصم التحريات بعدم الجدية وعدم الكفاية لتسويغ إصدار الأذن بالتفتيش ومن ثم يكون باطلاً ويبطل تبعاً لذلك الدليل المستمد منه وأسفر عن تنفيذه فلا يصح الاعتماد عليه أو الأخذ بشهادة من أجراه أو ثم في حضوره ويضحي الاتهام بغير دليل صحيح يقوم عليه مما يبين معه والحال لذلك القضاء ببراءة المتهم .

□ الجناية رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٩٧ كلي طنطا جلسة ١٩٩٧/١/١٩ □

الفكرة الرابعة ::: الخطأ الوارد باسم المتحرى عنه ينبئ عن عدم جدية التحريات وعدم دقتها وبالتالي عدم كفايتها و أثر الخطأ في اسم المعنى بالتحريات (المتهم) على بطلان محضر التحريات.

وفي ذلك قضت محكمة النقض " لما كان الثابت أن المحكمة إنما أبطلت إذن التفتيش تأسيساً على عدم جدية التحريات لما تبينته من أن الضابط مستصدر الأذن لو كان جاداً في تحريه لعرف حقيقة اسمه أما وقد جهله فذلك قصور في التحري يبطله ويهدد الدليل الذي كشف عنه تنفيذه وهو استنتاج سائح تملكه محكمة الموضوع.

□ الطعن رقم ١٥٨ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٢ □

الفكرة الخامسة ::: رغم وجود خطأ باسم المتحري عنة (المتهم) تبقي محكمة الموضوع السلطة في تقدير مدي جسامته وتأثيره علي صحة محضر التحريات.

كما قضت محكمة النقض " من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ إصدار أذن النيابة العامة بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي توكل إلى سلطة التحقيق تحت إشراف قضاء الموضوع.

□ الطعن رقم ١٥٨ ق جلسة ١٩٩٧/٢/٢٢ □

ثالثاً : طلبات المتهم :

الهيئة الموقر ان دفاع المتهم لم يدخر جهداً إلا بذله في سبيل تبيان الحق ولا يسعه بعد ذلك ومن قبله سولى المطالبة ببراءة المتهم

وكيل المتهم

الأستاذ / المحامي

المبادئ و الأفكار القانونية التي تحملها دائما

مذكرة دفاع المتهم في عدم بيان ماهية الجريمة الجاري التحري عنها

المبدأ الأول :::: إغفال أمور الضبط القضائي تحديد ماهية النشاط المؤثم ينبئ عن عدم جدية التحريات لذا يلتزم القائم بالتحري ببيان ماهية الواقعة المتحري عنها على وجه ينبئ عما تحويه من جريمة .

وفي هذا قضت محكمة النقض " لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المطعون ضده وبصحة الدفع ببطلان التفتيش قائلًا في تسبب قضاؤه ما نصه " وإذا كان ما تضمنه المحضر بطلب الأذن بالتفتيش لم يشتمل على الدلائل والإمارات ما يقنع المحكمة بجدية الاستدلالات التي بني عليها أذن التفتيش أو كفايتها لتسويغ إصداره وأية ذلك ما قرره مستصدر الأذن بالتحقيقات من أن المدمنين يترددون عليه لتعاطبها في الوقت الذي لم يذكر شيئًا عن ذلك في محضره مكتفيا بإطلاق اسم المادة التي زعم أن المتهم يتجر فيها وهي من المواد المحددة دون ترخيص أو تحديد الفرق بين الاتجار في المواد المخدرة وإعطاء حقنه ألدسكافيتامين واضح وبين ولوصح ما زعمه الضابط بشأن تحرياته لا ثبوتها في محضره وهو الأمر الذي يشكك المحكمة في صحة قيام هذه التحريات ويجردها من صفة الجدية ولا يقدر في ذلك أن سلطة التحقيق صاحبه الحق في إصدار الأمر بالتفتيش قد قررت جدية تلك التحريات إذ أن ذلك خاضع لرقابه محكمة الموضوع " .

□ الطعن رقم ٣٠٠١ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/٣/١٥ □

وفي هذا قضت محكمة النقض " لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المطعون ضده وبصحة الدفع ببطلان التفتيش قائلًا في تسبب قضاؤه ما نصه " وإذا كان ما تضمنه المحضر بطلب الإذن بالتفتيش لم يشتمل على الدلائل والإمارات ما يقنع المحكمة بجدية الاستدلالات التي بني عليها أذن التفتيش أو كفايتها لتسويغ إصداره وأية ذلك ما قرره مستصدر الأذن بالتحقيقات من أن المدمنين يترددون عليه لتعاطبها في الوقت الذي لم يذكر شيئًا عن ذلك في محضره مكتفيا بإطلاق اسم المادة التي زعم أن المتهم يتجر فيها وهي من المواد المحددة دون ترخيص أو تحديد

الفرق بين الاتجار فى المواد المخدرة وإعطاء حقنه ألديسكافيتامين واضح وبين ولو صح ما زعمه الضابط بشأن تحرياته لا ثبته فى محضره وهو الأمر الذي يشكك المحكمة فى صحة قيام هذه التحريات ويجردها من صفة الجدية ولا يقدر فى ذلك أن سلطة التحقيق صاحبه الحق فى إصدار الأمر بالتفتيش قد قررت جدية تلك التحريات إذ أن ذلك خاضع لرقابه محكمة الموضوع.

□ الطعن رقم ١٩٥١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٥ / ٣ / ١٩٩٨ □

وفى ذلك محكمة جنايات السويس إن محضر التحريات محاكاة لواقع الجريمة لا يزيد ولا ينقص عدم دقة بيان الجريمة الجاري جمع التحريات بشأنها ينبئ عن عدم جدية التحري

وحيث انه وعن الدفع المبدي ببطلان الأذن الصادر بالتفتيش لعدم جدية التحريات لاختلاف المادة المخدرة المضبوطة عما أثبته القائم بالتحري بمحضرة فانه دفع سديد وفى محلة إذ الثابت أن التحري الصحيح قانونا هو محاكاة للواقع لا ينقص ولا يزيد والثابت من محضر التحريات المحرر بمعرفة الرائد أن المدعو المقيم يحوز كمية من المخدرات بقصد الاتجار فيها "مخدر الحشيش" حال أن محضر الضبط المحرر بمعرفة نفس الضابط ثابت به أن المادة المشتبه أن تكون مخدرة تشبه مخدر الأفيون وأكد تقرير المعمل الكيميائي ذلك فانه لا خلاف أن التحريات تكون غير جدية ومن ثم تبطل ويبطل الأذن الصادر بالتفتيش استنادا إليها) .

□ الجناية رقم كلي ٣٩١ لسنة ٩٥ كلي السويس جلسة ٤ / ٤ / ١٩٩٦ □

كما قضت محكمة جنايات بنها ان بيان الجريمة محل التحري يستوجب من القائم بالتحري بيان الواقعة المؤتممة المشكلة للجريمة

" وحيث أنه عن الدفع المبدي بعدم جدية التحريات فإنه دفع صحيح وفى محلة إذا الثابت من محضر التحريات الذي أمرت النيابة العامة بإجرائه حول الواقعة - سرقة بإكراه - انه ورد على واقعة خلاف الواقعة المبلغ عنها - محل تحقيق النيابة العامة - وانها وان كانت من ذات نوع الواقعة المبلغ عنها - إلا إنها لم تتعرض للجريمة التي كانت محل التحقيق ومن ثم فقد وردت على

غيرها محله. □ الجنائية رقم ٩٤٥ كلي ٩٣٩ لسنة ٩٣ بنها جلسة ١٩٩٣/١/٢ □

المبدأ الثاني :::: التزام مأمور الضبط القضائي ببيان ماهية النشاط المؤثم تحديداً اختلاف نوع المادة المخدرة المضبوطة عما ورد بمحضر التحريات ينبي عن عدم جدية التحريات .

وفي هذا قضت محكمة النقض " من حيث أن البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن المتهم تمسك ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات لاختلاف المادة المخدرة المضبوطة - حشيش - عن المادة الثابتة بنوعها بمحضر التحريات إذ الثابت قانوناً أن التحري هو تنقيب عن جريمة ارتكبت أو ترتكب فهي ثابتة واقعا بنوعها.

□ الطعن رقم ٩٣٢٥ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٩٥/١١/٢٤ □

المبدأ الثالث :::: تقدير النيابة العامة لجدية التحريات يجب أن يستند إلى أساس موضوعي قوامه مدي دقة القائم بالتحري في الإلمام بعناصر الجريمة محل التحري.

تقدير محكمة الموضوع لجدية التحريات يجب أن يستند إلى أساس موضوعي قوامه مدي دقة القائم بالتحري في الإلمام بماديات الفعل المؤثم جنائي - إطلاق القول بحصول جريمة دون بيان ماهيتها وكيفية وقوعها لا يصح معه القول بجدية التحري

وفي هذا قضت محكمة النقض " لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المطعون ضده وبصحة الدفع ببطلان التفتيش قائلاً في تسبب قضائه ما نصه " وإذا كان ما تضمنه المحضر بطلب الإذن بالتفتيش لم يشتمل على الدلائل والإمارات ما يقنع المحكمة بجدية الاستدلالات التي بني عليها أذن التفتيش أو كفايتها لتسويغ إصداره وأية ذلك ما قرره مستصدر الأذن بالتحقيقات من أن المدمنين يترددون عليه لتعاطيها في الوقت الذي لم يذكر شيئاً عن ذلك في محضره مكتفياً بإطلاق اسم المادة التي زعم أن المتهم يتجر فيها وهي من المواد المحددة دون ترخيص أو تحديد الفرق بين الاتجار في المواد المخدرة وإعطاء حقنه ألديسكافيتامين واضح وبين ولو صح ما زعمه الضابط بشأن تحرياته لا ثبتها في محضره وهو الأمر الذي يشكك المحكمة في صحة قيام هذه التحريات ويجردها من صفة الجدية ولا يقدر في ذلك أن سلطة التحقيق صاحبه الحق في إصدار

الأمر بالتفتيش قد قررت جدية تلك التحريات إذ أن ذلك خاضع لرقابه محكمة الموضوع.

□ الطعن رقم ١٩٥١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٥ / ٣ / ١٩٩٨ □

ثالثاً : طلبات المتهم

الهيئة الموقر ان دفاع المتهم لم يدخر جهداً إلا بذله في سبيل تبين الحق ولا يسعه بعد ذلك ومن قبله سولى المطالبة ببراءة المتهم

وكيل المتهم

الأستاذ / المحامي

القضاء مستقر على اعتبار القواعد الخاصة بتحرير محضر جمع الاستدلالات مجرد قواعد إرشادية تستهدف توجيه الهيئات القائمة بمباشرة وظائف الاستدلال إلى كيفية أدائها لعملها وبالتالي فإن مخالفة قواعد التدوين وأخطرها تدوين تاريخ محضر التحريات وساعته لا يترتب عليه بطلان محضر التحريات ، فمحضر التحريات وكما سلف ليس عملاً قانونياً شكلياً تطلب القانون كتابته أو تدوينه وان خالف ذلك الواقع العلمي والذي يؤكد حرص القائم بالتحري أو بجمع الاستدلال على تدوين كل ما يقوم به من إجراءات وإثبات ساعة وتاريخ اتخاذ الإجراء .

تدوين تاريخ وساعة تحديد محضر التحريات وأثره على جدية التحريات وعدم جديتها .

إغفال القائم بالتحري تدوين ساعة وتاريخ محضر التحريات وأثره على الدفع بعدم جدية التحريات .

إذا كان القضاء مستقر على اعتبار القواعد الخاصة بتحرير محضر التحريات هي قواعد إرشادية تستهدف توجيه الهيئات القائمة بمباشرة وظائف الاستدلال إلى كيفية أدائها لعملها ولا يترتب على مخالفتها ثمة بطلان إلا أن عدم تدوين القائم بالتحري لتاريخ تحرير محضره وساعته ينبئ دائماً وأبداً عن عدم جدية التحريات وعدم جدية القائم بها - مرد ذلك . . .

× أن تاريخ تحرير محضر التحريات يعد بياناً بديها وأولياً وعلى حد تعبير الدكتور / قدرى الشهاوى بياناً افتتاحياً لمحضر التحريات لا يتصور إغفال أمور الضبط القضائي له إذا ان تاريخ وساعة تحرير محضر التحريات أولى البيانات التي يثبتها أمور الضبط القضائي بمحضره .

أولاً :

أن التحري التي ليس عملاً لحظياً بل يستغرق قدراً من الزمن قد يطول أو يقصر وتحديد زمن إجراء التحري يستوجب بحكم طبائع الأمور إثبات القائم بالتحري لتاريخ محضر التحري وساعته وما استغرقه التحري من زمن فقد يثبت القائم بالتحري أنه اجري تحريات لمدة شهر والمفروض أن حساب مدة الشهر تبدأ من تاريخ محضر التحري الثابت بصدر المحضر .

ثانياً :

أن مدة التحري أحد العناصر الأساسية في تقدير جديته فمأمور الضبط القضائي قد يثبت أن إجراء التحري استغرق شهراً حال أن ما توصل إليه من معلومات تحتاج إلى مدة (أطوال - أقل) مما دون الأمر الذي يشكك في جدية هذه التحريات .

عدم التزام مأمور الضبط القضائي بتحرير محضر تحريات اكتفاء بما يقرره أمام النيابة العامة حال استصداره الأذن أنه قام بمباشرة التحريات .

وفي هذا قضت محكمة النقض " ولا يعيب التحريات أن رجل الضبطية القضائية - القائم بالتحري - لم يحرر محضراً بها فالمرجع لم يستلزم منه ذلك إذ يكفي أن يقرر في التحقيق انه قام بمباشرة تحريات ويدلي بما أسفرت عنه إذ أن تقدير أدلة الدعوى من خصائص محكمة الموضوع حسبما تطمئن إليه .

□ الطعن رقم ٣٦ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٣/٢٨ □

ثالثاً : طلبات المتهم

الهيئة الموقر ان دفاع المتهم لم يدخر جهداً إلا بذله في سبيل تبيان الحق ولا يسعه بعد ذلك ومن قبله سولى المطالبة ببراءة المتهم

وكيل المتهم

الأستاذ / المحامي